

# حكايكا

## التقنين يطول عقود تشغيل ذوي الشهداء

القنيطرة - الوطن

غياب الفرص الوظيفية عن أبناء القنيطرة كرهناه كثيراً، ولم يكن أمام أبناء المحافظة سوى الزراعة وتربية الماشية والوظائف الحكومية أمام غياب أي مشروع استثماري من القطاعين العام والخاص يمكن أن يستقطب اليد العاملة، ويعد أن وقع القطاع الجنوبي تحت سيطرة العصابات الإرهابية المسلحة والذي تتركز فيه جميع الزراعات الصيفية والشتوية وتربية المواشي، أصبح العمل بالزراعة وبشقيه النباتي والحيواني صعباً على تقنين رقم أبناء القنيطرة، وبقي أمام العاطلين عن العمل (وما أكثرهم) القطاع العام ولا بدبل منه على الرغم من ندرة وضالة فرص العمل التي كانت تسد حاجة كثير من العائلات عن طريق العقود الموسمية لغياب المسابقات والاختبارات عن مديريات ودوائر المحافظة، حيث إنه ومنذ عقود لم يجر سوى عدد من الاختبارات التي تكاد تعد على اليد الواحدة.

ويعد أن سحب الصلاحية من المحافظين بالنسبة لتعيين العاملين الموسمين وحتى عوائل الشهداء فإن الصعوبة ازدادت أمام المحتاجين للعمل، فعلى سبيل المثال وليس الحصر تم الحصول على موافقة المحافظ لعقد لمدة ثلاثة أشهر في مديرية النقل لإحدى المحتاجات للعمل من بداية شباط، وتم تسجيل الطلب بالمديرية من أجل مرسلة الوزارة للحصول على موافقة الوزير، وبعد مرور نحو 50 يوماً لم تصل تلك الموافقة الكريمة علماً أن جميع من يتم تعيينهم على الفئة الخامسة أي الراتب نحو 1٥ ألف ليرة سورية وهذا المبلغ لا يشتري (بمثالاً وكنة) لصاحبة العقد.

أما الأمر المستغرب وهنا بيت القصيد

أن وزير الصحة يقوم بترشيح العقود الموسمية لدرجة يشعر معها المواطن أن العقود الموسمية هي التي أثرت على خزينة الدولة، والمخير واللافت بالموضوع أن ذوي الشهداء يبدو أنهم خارج اعتبارات وزارة الصحة، والدليل أن مديرية صحة القنيطرة راسلت الوزارة من أجل تعيين عدد من العاملين بعقود موسمية ومن ضمنهم 38 شخصاً من ذوي الشهداء عن الربعين الثاني والثالث والاعتمادات التي يتحجج بها البعض متوافرة، لتأتي مفاجأة وزير الصحة بعد الموافقة على تعيين عشرة فقط مستنداً بذلك إلى التعميم رقم ٢٠١٣/٥/١٣٠ تاريخ ٢٠١٧/١/١٢ والمتعلق بترشيح العقود الموسمية والمؤقتة.

ولن نتحدث هنا عن الشهداء الذين دفعوا حياتهم ثمناً لكي يبقى المسؤول في منصبه وموقعه ويترك الحكم والتعليق لأصحاب القرار، ولكن التساؤل الذي لا بد من طرحه: هل ترشيح الإنفاق اقتصر على العقود الموسمية والمؤقتة وهل وزير الصحة عالج حالات الخلل في هيئات ومديريات ومشافي الصحة وكافح الهذر والفساد قبل أن يقن عقود ذوي الشهداء؟

بقي أن نشير إلى أن مديرية الصحة خاطبت الوزارة بكتابها رقم ١٢/١/٧٤٢ تاريخ ٢٠١٧/٢/٢١ لتعيين عدد من المواطنين بعقود موسمية لمدة ثلاثة أشهر عن الربعين الثاني والثالث إذ إنه لم يتم تعيين أحد خلال الربع الأول وبعد شهر تماماً جاء رد وزير الصحة بتعيين عشرة من ذوي الشهداء ورقم الكتاب ١/٨١٢١ تاريخه ٢٠١٧/٣/١٩، علماً أن مديرية صحة القنيطرة رفضت إعطاء أي معلومات من كتب صادرة أو واردة ولكن تمكنت من الحصول على الكتب من مصادرها الخاصة.



## كابوس العلامات المتدنية يلاحق طلاب الجامعات!

# تبريرات الأساتذة لم تعد مقنعة.. والتعليم العالي يدرس إجراءات جديدة

فادي بك الشريف



الشيخ لـ«الوطن»:  
الاختصاص ليس منزلاً.. اقتراح توزيع المقررات على أساتذة آخرين

ثبت مع الوقت: إن تبريرات أساتذة المقررات حول تدني نسب المواد دون الـ ٢٠٪ غير مقبولة ومقنعة في كثير من الأحيان، ولابد من حل جذري شامل للموضوع. وقال الشيخ: إن زيادة علامات المواد ذات النسب المتدنية ليس حلاً، ونقترح إعادة توزيع المقررات على أساتذة آخرين في ذات القسم، مضيفاً: إن الاختصاص ليس أمراً منزلاً ومن الممكن إجراء تغييرات بالأكادر التدريسي. وحول تبريرات الاعتماد على النوط والمخلصات، اعتبر أمين جامعة دمشق أنها غير مقنعة بدليل وجود طلاب يعتمدون على المخلصات الجامعية ومعادلاتهم مرتفعة!! مشيراً إلى أن وزارة التعليم العالي تدرس هذا الملف وتستخدم إجراءات جديدة حياله قريباً.

جامعة دمشق تتعامل مع الموضوع بأن أي مادة من المواد يجب أن تكون نسب النجاح فيها بين ٢٠ و٨٠٪، وعندما تكون أقل من ٢٠٪ وأكثر من ٨٠٪ تعرض على عميد الكلية قبل تصورها، ويتم بحث الأمر مع أساتذة المقرر بسبب انخفاض النسبة، وحول هذا الموضوع، علمت «الوطن» من مصادر جامعية أن وزارة التعليم العالي تدرس وضع حد للنسب المتدنية، مبيّنة أن وزير التعليم العالي كلف بدراسة شاملة حول الموضوع بغية إيجاد حلول منصفة على صعيد النسب المتدنية، وإن ملف النسب المتدنية طرح على طاولة مجلس التعليم العالي، وسيكون هناك إجراءات جديدة حوله بعد استكمال الدراسة. وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال أمين جامعة دمشق الدكتور مازن الشيخ:

خاصة قبل الامتحانات أيام، وهذا الأمر يختلف بين الكليات النظرية التي تعاني من عدم الحضور الكبير من الطلاب للمحاضرات، مقارنة مع الكليات التطبيقية والطبية والتي من النادر انخفاض نسب النجاح فيها عن ٢٠٪. وحول هذا الموضوع، علمت «الوطن» من مصادر جامعية أن وزارة التعليم العالي تدرس وضع حد للنسب المتدنية، مبيّنة أن وزير التعليم العالي كلف بدراسة شاملة حول الموضوع بغية إيجاد حلول منصفة على صعيد النسب المتدنية، وإن ملف النسب المتدنية طرح على طاولة مجلس التعليم العالي، وسيكون هناك إجراءات جديدة حوله بعد استكمال الدراسة. وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال أمين جامعة دمشق الدكتور مازن الشيخ:

## إعادة معلمي حلب إلى مدارسهم مع الصيف القادم

# الفاقد التعليمي تجاوز ٥ سنوات وتعويضه يحتاج إلى معلمين مؤهلين «جداً»

محمود الصالح

طلب وزير التربية في تعميم أصدره بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٩ من مديريات التربية في جميع المحافظات السورية إعادة جميع المعلمين العاملين من ملاك مديرية التربية في حلب إلى مراكز عملهم الأصلية في حلب اعتباراً من ٢٠١٧/٦/٢٩.

«الوطن» تابع هذا الموضوع مع وزارة التربية وتواصلنا مع مدير التربية في حلب إبراهيم ماسو الذي أكد أهمية هذا التعميم لأنه يساهم في عودة العملية التربوية في المحافظة إلى طريقها الصحيح بعد أن عانت أكثر من ٣ آلاف مدرسة من خروجها الكامل من العمل التربوي منها ٢٧٠٠ مدرسة مدمرة بشكل كامل وكان عدد المدارس في ٢٠١٠ يصل إلى ٤٤٠٠ مدرسة تضم ١,٢٢٣ مليون طالب وطالبة اليوم هناك ٩٠٣ مدارس تضم ٤٠٠ ألف طالب فقط.

وبين ماسو أن خروج هذه المدارس بطلابها وكوارها التربوية أدى إلى ارتفاع الفاقد التعليمي بشكل كبير حيث عاد من كان في الصف السادس قبل خمس سنوات إلى الصف



هذا الفاقد يحتاج إلى معلم خبير في هذا الجانب. وعن وضع العملية التربوية في الأحياء المحررة في مدينة حلب بشكل خاص وعن المحافظة بشكل عام قال ماسو: في مدينة حلب

مأسو: إعادة تأهيل المدارس في المناطق المحررة تدريجياً عدد المدارس من ٤٠٤٠ إلى ٩٠٣ مدارس والطلاب إلى الثلث عودة ٢٥٩ مدرسة في منبج و٢٨ في المدينة وقريباً في الخفسة ودير حافر

عاجلة لإعادة ٥٠ مدرسة واستقبال الأطفال فيها وخلال الشهر القادم سيصل عدد المدارس المنتجة في المدينة إلى ٥٠ مدرسة، وهناك خطة إسعافية متوسطة لعودة ١٠٠ مدرسة مع

بداية العام الدراسي القادم. أما الخطة الطويلة فتنقضي عودة جميع المدارس في إطار مشروع إعادة الإعمار، أما في الريف فقد تم إعادة افتتاح ٢٥٩ مدرسة في منطقة منبج بعد خروج داعش منها التحق فيها خلال الفترة الماضية أكثر من ٧٠ ألف طالب وطالبة وتوافر فيها جميع المستلزمات التعليمية، اليوم وبعد تحرير معظم الريف الشرقي لمحافظة حلب نحن بحاجة إلى إعادة افتتاح كل ما نستطيع من المدارس لتأمين عودة أطفالنا إلى مدارسهم التي حرّموا منها منذ ٥ سنوات وفتحنا أبوابها لتعاون كبير من المجتمع الأمل في إعادة تأهيل هذه المدارس وعودة جميع المعلمين الذين حددوا مراكز عملهم خلال السنوات الماضية خارج محافظة حلب ويصل عددهم إلى ٧ آلاف معلم وعامل تربوي من جميع الفئات والاختصاصات التربوية.

وشدد ماسو على ضرورة التزام المعلمين في العودة إلى مدارسهم للمساهمة في عودة العملية التربوية في جميع مدننا وقرانا وتعويض أطفالنا عما فاتهم من تعليم خلال السنوات الماضية.

## ٢٣٠ إصابة سل في حماة.. ٧٠٪ من الشباب

حماة- محمد أحمد خبازي

كشف رئيس مركز مكافحة السل في مديرية صحة حماة الدكتور معد ملي أنه تم في العام الماضي تشخيص إصابة ٢٠٠ مريض ومنذ بداية هذا العام وحتى ٢٠ / ٣ / تشخيص إصابة ٣٠ مريضاً مصاباً بالسل الرئوي وخارج الرئة وسلي الفشع، بنسبة ٦٠-٧٠٪ من إصابات المرضى من نوع السل الرئوي (إيجابي الفشع) و٢٪ مرضى خارج الرئة وسنن، وأغلب الإصابات تتوضع في مدينة حماة وفي قرية أوبو دالي بمنطقة سلمية من النوع الرئوي.

وقال: إن معظم إصابات التدرن في المحافظة من الشباب بنسبة ٧٠٪، بسبب العمل والحركة بشكل مستمر والاختلاط مع جميع فئات المجتمع، وبالتالي فهم مستهدفون أكثر من غيرهم وقد زادت الإصابة لديهم، بسبب الظروف الحالية وكثرة التنقل والترحال من منطقة إلى أخرى.

كما أن هناك شباباً يافعين يعملون خارج القطر، ويعودون حاملين الإصابة بهذا المرض، إذ يعيشون في أماكن تقتصر إلى الشروخ والصحبة/قلة تهيوية- رطوبة ويمكن أن يستمر أو يستوطن المرض سنوات عديدة، مشيراً إلى أنه يجب أن يتم إجراء الفحوصات والتشخيص اللازم، وعندما تضعف المناعة تنشط جرثومة عصبية كوخ وخاصة للمرضى الذين يعانون من السكر والسرطان والقصور الكهفي منوهاً إلى أنه بلغت نسبة شفاء المرضى المصابين بالسل في المركز ٩٨٪، ووقعت حالات وفاة لاثنتين من المصابين بسبب رفضهما للعلاج بشكل منتظم، فالانقطاع عن تناول الدواء قبل نهاية المدة الزمنية المحددة، يجعل من الشفاء هدفاً صعب المآل لأنه يصعب من الصعب القضاء على العصبيات اليرثين، وهنا يعني تشكيل هذه العصبيات مقاومة للأدوية.

وعن أهم الصعوبات التي تواجه العمل قال: تعاني من نقص الكادر الفني، وصعوبة الوصول إلى المرضى في المناطق الساخنة في ظل الظروف الحالية.

## بين «الوزارة» و«الإدارة» عمال فندق (لاميرا) سنوات بانتظار التثبيت!

اللاذقية- عبيد سيمير محمود

ينتظر عمال فندق «لاميرا» اللاذقية تحول وعود إدارية سابقة إلى حقيقة حول موضوع تثبيتهم بعد سنوات على خدمتهم في الفندق ليكونوا رغم كل سني عملهم التي وصلت عند بعضهم إلى ٦ سنوات تحت مسمى «عامل مؤقت»، ينتظر كل منهم تجديد عقد عمله بشكل دوري أو سنوي، تحت ضغط قلق «الاستغناء عنهم»، على عكس الوضع ممن تم تثبيتهم «بالوساطة» في عهد إدارات سابقة، فلو لم تكن من ذوي الخبرة وترى قيمة الإدارة ومواصفات العامل الكفؤ لما جددوا عقودنا طوال هذه السنوات» كما قال بعض العمال، الذين فضلوا عدم الكشف عن أسمائهم، والمطالبين عبر «الوطن» الجهات المعنية بالنظر في وضعهم عند تجديد العقود وعدم إجبارهم على فترات انقطاع قد تصل إلى شهر عند كل تجديد حتى يتاح لهم التثبيت وفق القانون ١٧ الذي يفرض شرطاً للتثبيت بأن تكون سنوات الخدمة -٥ سنوات- دون انقطاع لأكثر من ١٢٠ يوماً.

مشيرين إلى أن الإدارة الجديدة للفندق «تبيش بالخبر» متمينين ألا محدد المدة -أي تثبيت- شرطية ألا تزيد فترات الانقطاع مجتمعة خلال هذه المدة على أربعة أشهر.

وأكد حمودة أن الإدارة الحالية وسعيها منها لتحقيق العمال هذا الشرط تحاول تجديد العقود دون انقطاع لأكثر من ٥ أيام عند فترات التجديد -حتى يتمكن العامل من إعداد أوراقه المطلوبة وتقديمها للعقد الجديد- وتحرص على طلب إعادة أي عامل نرى أنه يقدم الأفضل للفندق.

# تفاح السويداء يتلف في برادات الخزن تفأول بتصريف المنتج.. والكميات التي لحقها تلف ستحول إلى خل تفاح للمؤسسة!

السويداء - عبيد سيمومعة



الصعب تصريف المخزون ضمن منافذ بيع الفرع، كما نهبت اللحنة إلى أن التأخير بتصريف المخزون قد يعرضه للتلف، وما نهبت إليه اللحنة قد حصد الفرع نتائجه، لذلك وتصريف المنتج يجب السعي لإيجاد أسواق خارجية لتصريف المخزون ووضع برنامج شحن للمحافظات غير المنتجة للتفاح، إضافة لبيع التجار وفقاً للأسعار الراجعة وهذه المقترحات تم إرسالها بموجب كتاب رسمي لوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتاريخ ٢٠١٧/١/٤ ولكن لا حياة لمن نتادى ولم يغير هذا الكتاب بالمعادلة شيئاً ولم يسوق ولو كغ واحداً من التفاح.

وطبعاً وعلى الرغم من عدم تجاوب الوزارة مع كتب اللجنة الزراعية وفرع الشركة السورية للتجارة لم يقع اليأس لدى الفرع، وتم تسطير كتاب آخر بتاريخ ٢٠١٧/٢/٥ إلى المؤسسة العامة للشركة السورية للتجارة لشرح فيه واقع مخزون التفاح في الفرع، وأشار الكتاب إلى أن الأسعار الراجعة بالأسواق المحلية أقل من سعر الشراء من الفلاحين وهذا لا يحقق الربحية الاقتصادية، وقد يؤدي إلى إلحاق

تجاهل مراسلات فرع الشركة السورية للتجارة بالسويداء الخاصة بتسويق التفاح من وزارة التجارة الداخلية والشركة السورية للتجارة أبقى أكثر من ٣٢٠٠ طن تفاح قابعا في برادات الفرع، حتى هذا التاريخ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسب التلف بالمخزون إضافة إلى إصابته بالنترة المرة خاصة التفاح الأحمر ما أدى إلى انخفاض احتمال تصريف المخزون في ظل هذا الواقع المأساوي.

وحسب الوثائق التي حصلت «الوطن» على نسخة منها فإن فرع الشركة السورية للتجارة بالسويداء لا يتحمل أي مسؤولية في تصريف المنتج نظراً لمسيرته المطلبية إزاء تصريف المخزون التي بدأت بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٣ بناء على محضر اللجنة الإنتاجية رقم ١٥، وخاصة بعد أن تقدم عدد من التجار لشراء مادة التفاح وفعلاً تم مخاطبة الإدارة العامة ولكن من دون جدوى علماً أن هذه الخطوة لم تكن نهاية المطاف فقد تبعتها خطوة أخرى وذلك من خلال قيام فرع الشركة السورية للتجارة بتسطير كتاب لوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٥ تضمن طلب بيع التفاح وتصريفه للتجار إلا أن الرد جاء عكس ذلك تماماً حيث تضمن بيع المخزون ضمن صالات ومنافذ البيع للمواطنين حصراً شرطية تحقيق الربحية الاقتصادية.

وبناء على كتاب وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك قامت اللجنة الزراعية الفرعية في المحافظة بعقد اجتماع بتاريخ ٢٠١٧/١/٤ لمناقشة هذا الرد حيث توصلت اللجنة إلى تعذر إمكانية تصريف المخزون نظراً لأن الأسعار الراجعة بالأسواق توازي سعر شراء المادة من الفلاحين إضافة لذلك فالكمية المخزونة تفوق بكثير قدرة الدائرة على تصريفها وخاصة أن المحافظة منتجة لمادة التفاح ومن